
Turkey and the Strategy of Britain's Security in the Middle East (1954-1955)

Associate Professor. Alaa Hamza Dwelee, (PHD)

alaa.dwelee@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Associate Professor. Alaa Jaber Musa, (PHD)

alaa.jaber@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

University of Baghdad\ College of Education -Ibn Rushd -for Human
Sciences- Department of History

DOI: <https://doi.org/10.31973/aj.v1i142.3643>

Abstract:

The issue of securing Britain's security in the Middle East after WWII had a great importance in British Politics. Britain was exhausted from the war despite its victory, therefore it had to look for an alternative to help secure its defenses in the Middle East and found Turkey as their best choice. Turkey was eager to play the guardian role of British interest in the region to secure its political and economic interests, gain as much as they can of military assistance from Britain and allies and to protect themselves from the Soviet danger. Due to the importance of the issue, the study focuses on Turkey's role in securing British strategy in the Middle East for the period from the signing the Turkish-Pakistani agreement on April 4th, 1954 to the signing of the Turkish-British agreement on April 4th, 1955, as well as the impact of the British-Turkish policy in the Middle East and their alliance.

The Study discussed the importance of Turkey's role in British security in the Middle East and Britain's stand of the Turkish-Pakistani agreement. It also discussed (Baghdad Pact) the cooperation between Iraq and Turkey, Turkey's role in drafting the pact, Britain's gains from it and its role in rebuilding Britain's defenses according to the Iraqi-British agreement on April 4th, 1955.

The study has several conclusions; Britain had achieved what it is called Defense by Proxy to secure its strategy in the Middle East and protect its political and economic interests by using Turkey as a tool. Additionally, Britain succeeded in directing Turkey's policy with what suits its Defense Policy in the Middle East. Turkey also fulfilled its goal of proving its trustworthiness to great powers such as Britain and the United States, as well as securing the northern front from the Soviet Union and securing the flow of military assistant.

Keyword: Britain, Iraq, Middle East, Pakistan, strategy, Turkey.

تركيا واستراتيجية الأمن البريطاني في الشرق الأوسط (1954-1955)

أ.م.د. آلاء حمزة دويلي

أ.م.د. علاء جابر موسى

جامعة بغداد/كلية التربية/ابن رشد للعلوم

جامعة بغداد/كلية التربية/ابن رشد للعلوم

الإنسانية/قسم التاريخ

الإنسانية/قسم التاريخ

(مُلَخَّصُ البَحْث)

نال موضوع تأمين بريطانيا لأمنها في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية أهمية بالغة في الأوساط السياسية البريطانية، وكان عليها بعد أن خرجت من تلك الحرب منهكة - على الرغم من انتصارها - أن تبحث عن بديل يساعدها على تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية وإعادة ترتيب دفاعاتها هناك، ووجدت ضالتها في تركيا، التي كانت تواقفة الى أن تؤدي دور حارس المصالح البريطانية الأمين في الشرق الأوسط، وتحقق ما يمكن لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية، والحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية من بريطانيا وحلفائها، فضلا عن ضمان حمايتهم من الخطر السوفيتي؛ ونظرا لأهمية الموضوع وجدواه وجهنا النظر في هذه الدراسة الى دور تركيا في تأمين الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط للمدة من عقد المعاهدة التركية - الباكستانية في 4 نيسان 1954 الى عقد الاتفاقية البريطانية التركية في 4 نيسان 1955، وآثار سياسة بريطانيا وتركيا في منطقة الشرق الأوسط وتحالفاتهما.

تناولت الدراسة أهمية الدور التركي بالنسبة للأمن البريطاني في الشرق الأوسط، والموقف البريطاني من الاتفاقية التركية - الباكستانية فضلا عن حلف (بغداد) التعاون المتبادل بين العراق وتركيا، والدور التركي والبريطاني في صياغته وما أهم المكتسبات التي حققتها بريطانيا بموجبه، ودوره في إعادة بناء دفاعاتها بموجب الاتفاقية البريطانية - العراقية في 4 نيسان 1955. تمخضت عن هذه الدراسة استنتاجات عدة أهمها أن بريطانيا طبقت ما أطلقنا عليه (الدفاع بالنيابة Defense By Proxy)؛ لتأمين استراتيجيتها في الشرق الأوسط والمحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية، جاعلة تركيا أداة لتطبيق ذلك المفهوم، و نجحت السياسة البريطانية في توجيه السياسة التركية بما يتلاءم وإعادة صياغة سياستها الدفاعية في الشرق الأوسط، فضلا عن أن تركيا حققت هدفها في كسب ثقة الدول الكبرى وجانبها، وفي مقدمتهم بريطانيا والولايات المتحدة لتأمين جبهتها الشمالية من الخطر السوفيتي، وأمنت تدفق مساعداتهم العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، بريطانيا، تركيا، الشرق الأوسط، العراق، باكستان

المقدمة

شكلت بداية العقد الخامس من القرن العشرين نقطة فاصلة في السياسة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بسياستها في الشرق الأوسط، فقد سعت الى تأمين استراتيجيتها قدر الإمكان من خلال ما يمكن أن نطلق عليه بـ(الدفاع بالنيابة Defense By Proxy)؛ حتى لا تتحمل أعباء إضافية لا سيما انها خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى على الرغم من الانتصار الذي حققته، فضلا عن رغبتها في المحافظة على مكتسباتها الدفاعية هناك، وما أمنت من قواعد مهمة لتلك الدفاعات، ووجدت ضالتها بـ (الدفاع بالنيابة) في تركيا، التي رحبت بمسألة تأمين تلك الاستراتيجية بما تتطلبه مصالحها الوطنية في كسب تأييد الدول الغربية ومساعدتها ضد الاتحاد السوفيتي؛ لذلك عمل الاثنان معاً من أجل انشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين حتى عام 1953، الا انها اصطدما بانعدام رغبة الدول العربية بذلك لا سيما مصر التي كانت في صراع مع السياسة البريطانية بعد قيام ثورة عام 1952، وهنا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة رسم الخطط الغربية في تأمين هذا المنطقة من الخطر السوفيتي، وحاولت أن تضع نواة لتحالف تلك الدول بالاتفاقية التركية- الباكستانية في 4 نيسان 1954، وهو أمر لم يوافق هوى الساسة البريطانيين، الذين وجب عليهم إعادة ترتيب خططهم الدفاعية في رسم دور تركيا؛ لتأمين استراتيجيتهم الأمنية في تلك المنطقة، التي عدوها حكراً لهم نظراً لتاريخهم الاستعماري الطويل فيها، وكان ذلك السبب الرئيس في اختيار عام 1954 بداية لهذه الدراسة للوقوف على سياسة بريطانيا للحيلولة دون انجراف تركيا نحو الفلك الأمريكي من جهة وإعادتها لفلك السياسة البريطانية من جهة أخرى.

اختتمت الدراسة في عام 1955 عند الوقوف على الدور التركي في إعادة رسم الترتيبات الدفاعية البريطانية مع العراق بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص من خلال الاتفاقية البريطانية - العراقية في 4 نيسان 1955، وأهم المكتسبات التي حققتها بريطانيا بفضل الدور الذي أدته تركيا.

قسمت الدراسة الى اربعة مباحث، تناول الأول أهمية الدور التركي في استراتيجية الامن البريطاني في الشرق الأوسط. وتحدث الثاني عن الموقف البريطاني من اتفاقية التعاون الودي التركي الباكستاني 2 نيسان 1954. اما الثالث فقد تطرق الى الدور التركي في حلف (بغداد) التعاون المتبادل العراقي - التركي في 24 شباط 1955 وفق ما تطلبه مصالحها ومصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة. أما الرابع فقد تطرق الى دور ذلك الحلف في رسم الاتفاقية البريطانية - العراقية في 4 نيسان 1955.

اعتمدت الدراسة بالدرجة الأساس على الوثائق غير المنشورة والمنشورة، تمثلت غير منشورة بالوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني في لندن، يأتي في مقدمتها وثائق وزارة الخارجية البريطانية فضلا عن وثائق مكتب مجلس الوزراء ووثائق مكتب رئيس الوزراء، التي شكلت مادة موضوع الدراسة الأساس، فقد تناولت محادثات ومراسلات بين وزارة الخارجية وسفرائها في تركيا والعراق وباكستان ومصر، فضلا عن جلسات ومناقشات مجلس الوزراء، والمناقشات التي جرت في مكتب رئيس الوزراء لحل المسائل التي تناولناها في الدراسة.

ومن الوثائق المنشورة جلسات مجلس اللوردات، ولسات مجلس العموم البريطاني التي تناولت مناقشات الأحداث المذكرة آنفا، الى جانب وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي عدت مادة مهمة تناولت مراسلات ونقاشات تخص موضوع الدراسة بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفرائها في تركيا والعراق وباكستان ومصر، كل ذلك الى جانب بعض الكتب التي وضحت التعاريف وبعض الأحداث موضوع الدراسة.

1. الدور التركي في تأمين الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط:

أرقت مسألة الأمن البريطاني في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية الأوساط السياسية البريطانية، فعلى الرغم من انتصارها في تلك الحرب، إلا أنها خرجت منهكة القوى ومن الجوانب كافة، وكان لا بدّ لها من تأمين سلطتها هناك بعد المتغيرات التي تبعت الحرب نظرا لنفوذها المترامي الأطراف في هذه المنطقة الحساسة من العالم، فقد امتد نفوذها من إيران الى مصر مروراً بالعراق، والخليج العربي، والبحر الأحمر، فضلا عن مصالحها الاقتصادية ولاستراتيجية؛ لاحتواء هذه المنطقة على نصف احتياطي العالم من النفط، الذي يعد مصدرا من مصادر الطاقة المهمة في العالم، الى جانب كل ذلك قناة السويس، التي تعد قاعدة الهيمنة البريطانية الرئيسية في المنطقة؛ لذلك لا يمكن للسياسة البريطانية أن تفرط بأمنها وهيمنتها فيها، إلا أنها شكلت عبئا سياسيا وعسكريا عليها و بدأت تفقد تدريجيا في بداية الخمسينيات نفوذها في المنطقة أمام عملاقين خرجا منتصرين، وأكثر قوة من الحرب المتمثلين بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان لا بدّ لها من إعادة ترتيب أوراقها وإيجاد حليف يواليها تعتمد عليه في سياسة ترتيب تلك الأوراق، ووجدت ضالتها في الجمهورية التركية، التي عدتها وزارة الخارجية البريطانية جزءاً مهماً للأمن البريطاني في المنطقة ويجب أن تؤدي دورها في الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية فيه، فهي سياسياً تشكل أكثر دولة مستقرة فيه وجغرافيا يمكن أن تؤدي دورا مهما في تشكيل تحالفات للدفاع عن المصالح البريطانية والغربية؛ لأنها تدرك جيداً " أهمية الشرق الأوسط في الدفاع عن آسيا الصغرى" (UK, PREM 11/569, WK

55/1051 / 55G, P (45.1051/ 55G, P) (المملكة المتحدة، البرلمان 11 / 569 / دبليو كي 55/1051 جي) .

من جانبها كانت الحكومة التركية تواقفة الى أن تؤدي ذلك الدور ؛ لأنها أدركت جيداً أنها مفتاح تأمين السياسة الغربية هناك، وتزعمها أي تحالف قد يعقد سيؤدي حتماً الى تأمين هذه المنطقة، التي تعدها امتدادها التاريخي، وذلك الدور فرصة لا يمكن تعويضها للمساومة على أكبر قدر من المساعدات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية فضلاً عن تأمين حدودها الشرقية ضد أي تهديد سوفيتي محتمل، وأدركت تركيا أن المحافظة على الأمن البريطاني هناك سيضمن لها الحماية الغربية ضد أي اعتداء سوفيتي من جهة، واستمرار تدفق المساعدات بكل جوانبها من جهة أخرى ، ومن هنا تلاقت وجهات النظر البريطانية والتركية، إلا أن الاختلاف كَمَن في الوسيلة التي أتبعها كل واحدة منهما.

حاولت بريطانيا منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين أن ترسم الدور التركي لتأمين مصالحها في الشرق الأوسط عن طريق ما يمكن أن نطلق عليه بـ (الدفاع بالنيابة Defense By Proxy) للمحافظة على مصالحها في تلك المنطقة الحساسة ، ورسم سياستها الجديدة خشية خسارة تاريخها الاستعماري هناك، وهذا ما أشار إليه تقرير لوزارة الخارجية البريطانية في 11 تشرين الأول 1952 بقوله: " تُعد تركيا استراتيجية الغطاء للشرق الأوسط الحيوي للحفاظ على المصالح الغربية وخط الدفاع الأول ضد أي تهديد موجه إليه عبر ممرات القوقاز وعلينا دوماً أن نتأكد أن قواتها العسكرية مسخرة لذلك " (UK, PREM, WK 1051/ 55G, P 45.11/569) (المملكة المتحدة، البرلمان 11 / 569 / دبليو كي 55/1051 جي، ص 45)، فهل نجحت بريطانيا في تحقيق ذلك الهدف؟ وما التنازلات التي قدمتها؟ وهل كانت الحكومة التركية تنفذ المخططات البريطانية بمعزل عن باقي الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ؟ وما موقف الحكومة التركية تحديداً من رغبة بريطانيا في إعادة صياغة معاهداتها مع دول المنطقة لاسيما العراق والأردن، والمشكلة المصرية - البريطانية؟

سعت بريطانيا من خلال رسم الدور التركي للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط ، منذ بداية خمسينيات القرن العشرين ، الى تنفيذ أمرين مهمين هما:

أولاً: تشكيل قيادة للشرق الأوسط أطلقت عليه بـ "قيادة الشرق الأوسط Middle East Command (MEC) " تكون تركيا محوره الأساس؛ لغرض تأمين مصالحها السياسية والعسكرية. (دويلي، 2020، ص 717 (Dwelee, 2020, P))

آخرهما: إبعاد تركيا عن حلف الشمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization NATO)⁽¹⁾

سخرت كل امكانياتها لتنفيذ غايتها الأولى وهو ما نحن بصدد الحديث عنه. أما الثانية، فاضطرار قبول تركيا حليفاً لها ولحلفائها في حلف شمال الأطلسي في 25 شباط 1952 بعد أن أثبت الحزب الديمقراطي، الذي حكم تركيا لمدة عقد من الزمان (1950-1960)، نفسه حليفاً قويا للغرب في الحرب الكورية (1950-1953)⁽²⁾ بإرساله فرقة عسكرية تحت مظلة الأمم المتحدة في 25 تموز 1950 فضلا عن تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لحلفائها للإفادة من القوة العسكرية التركية. إلا أنها أكدت لهم ضرورة تسخير قوة تركيا العسكرية، لتأمين مصالحهم في الشرق الأوسط فقط ؛ لأنها "لا تعد قوة اطلسية" (UK, PREM 11/569, WK 1051/ 55G, P.47; (342.Dwelee, 2014, P 55/1051) (المملكة المتحدة، البرلمان 11 / 569 / دبليو كي 55/1051 جي، ص 47، دويلي، 2014، ص 342).

رحبت الحكومة التركية في السعي البريطاني الى تشكيل "قيادة الشرق الأوسط MEC" وسعى الاثنان معاً الى جعل الدول العربية جزءا منه لا سيما مصر والعراق؛ لأن هذا مشروع لا يمكن أن ينجح من غير مشاركة الدول العربية جميعها ، أو في أقل احتمال العراق وما يجاوره أو مصر ومن الأفضل الاثنان معاً ؛ لأن الأمر لو حصل بخلاف ذلك لن يكتب له النجاح ، ونظرة فاحصة الى الأوضاع الدولية في تلك المدة يبدو جليا أن تحقق هذا الأمر أي وجود العراق ومصر وتركيا في تحالف تحت ظل بريطانيا وحلفائها يعد ضرباً من الخيال ، لما تمتلكه بريطانيا من تاريخ استعماري حافل في المنطقة ، وهذا ما أدركته السياسة الامريكية التي حاولت أن تخفف وطأته على العرب بتغيير تسميته إلى "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" (Middle East Defense Organization (MEDO) (دويلي، 2020، ص 718) (718.Dwelee, 2014, P)؛ لأنها كانت تؤمن بمفهوم الدفاع بالنيابة ولا ترغب في التعهد بالدفاع المباشر ، فكان لا بدّ من تشكيل جبهة لمنع توغل الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ، إلا أنها لم تنجح في مساعيها نظرا لتفاقم المشكلات بين

¹ شكل هذا الحلف من الدول الغربية في 4 نيسان 1949 وسعت تركيا إلى أن تكون جزءاً منه. لمزيد من التفاصيل⁽¹⁾ ينظر: (دويلي، 2013).

² حكمت الإمبراطورية اليابانية شبه الجزيرة الكورية من 1910 حتى استسلام اليابان في أيلول 1945، ثم قسمت الولايات (2) المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، شبه الجزيرة على طول خط العرض 38، واحتلت قوات الجيش الأمريكي النصف الجنوبي ، أما الشمالي فكان من نصيب الاتحاد السوفيتي. تعمق الخلاف بين جزئي شبه الجزيرة في عام 1948 نظرا لعدم إجراء انتخابات حرة، فشكّل الجزء الشمالي حكومة شيوعية. وأنشأ الجنوبي حكومة تقوم على أساس النظام الرأسمالي وفق التقسيم الأمريكي. وبدأ التوتر يتصاعد بين الطرفين الى أن بدأت حرباً أهلية بين الجزء الجنوبي والشمالي للمدة (25 حزيران 1950 - 27 تموز (Hastings, 1989). (1953).

بريطانيا ومصر ، وبات الحل ضرباً من المستحيل من جهة، وعدم تحمس العراق من جهة أخرى، فضلاً عن الإصرار البريطاني على تشكيل جبهة باشتراك الدول العربية ، أو من غيرهم وبزعامة تركية ، الأمر الذي دفعها الى تغيير دفة اهتمامها نحو آسيا ؛ لأن غايتها الأساس منع توغل الاتحاد السوفيتي ، وهو ما تشترك فيه مع السياسة البريطانية، وليس المحافظة على الأمن البريطاني في الشرق الأوسط (دويلي، 2020، ص728-734) (734-728.Dwelee,2020,P).

وبناءً على ما سبق اقترح جون فوستر دلاس John Foster Dulles - وزير الخارجية الأمريكي(26 كانون الثاني 1953 - 22 نيسان 1959)- على حكومته في الأول من حزيران 1953، بعد أن قام بجولة مكوكية في الشرق الأوسط للمدة 9-29 أيار 1953، كانت تركيا واحدة من محطاته الرئيسة في 26 أيار، إنشاء سد دفاعي للشرق الأوسط اطلق عليه بـ "الطبقة الشمالية North tier" يحل محل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO ويكون حجر الأساس فيه تركيا وباكستان ، ثم العراق وسوريا وإيران (, FRUS 320.Vol. IX, Part. I, P. 2; Cohen, 2015, P المتحدة الأمريكية، ج 10، قسم 1، ص2؛ كوهين، 2015، ص 320). وبذلك توجهت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية الى تشجيع التحالف التركي الباكستاني ؛ ليكون نواة لتحالف أكبر في الشرق الأوسط ولكن هل نجحت في ذلك؟ وهل كان التحالف التركي - الباكستاني حقاً نواة لتحالف شرق أوسطي؟ لا بل هل كان جاذباً لدول الشرق الأوسط وعلى رأسها العراق وإيران لما يمثلاه من أهمية نظراً لموقعهما الجغرافي وثقلهما السياسي فيه؟ وقبل كل ذلك ما موقف الحكومة البريطانية من تلك التحركات الأمريكية التي ضربت بالمشروع البريطاني وبالمصالح البريطانية في الشرق الأوسط عرض الحائط. وهل كانت بريطانيا تملك الخيار بمعارضة المخطط الأمريكي؟ هذا ما ستكشفه لنا الصفحات القادمة.

2. الموقف البريطاني من الاتفاقية التركية- الباكستانية

تميّزت القوة العسكرية لتركيا وباكستان، إلى جانب موقعهما الجغرافي وأهميته لتأمين مصالح الدول الغربية، لأنهما أكبر قوتين عسكريتين وأقواهما في المنطقة آنذاك، إذ قدر عدد الجيش التركي بأكثر من نصف مليون جندي بينما كان لدى باكستان 200 ألف جندي (8-7.Goktep, 2003, P) (جوكتيب، 2003، ص7-8). إلا أنهما كانتا بحاجة ماسة الى المساعدات العسكرية للنهوض بهذا الجيش ووجدوا ضالتهما بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة الى تركيا كانت بريطانيا تسعى وباستمرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى تشجيع الولايات المتحدة لتقديم المساعدات لها، إلا أن موقفها من المساعدات لباكستان لم

يكن على هوى السياسة البريطانية ؛ لأنه يمثل استفزازا لحكومة الهند، التي تصارعت معها للسيطرة على إقليم كشمير⁽¹⁾.

كان رأي الإدارة الأمريكية مغايرا لما ظننته الحكومة البريطانية لا سيما بعد الانتصارات الشيوعية في الصين والحرب الكورية ، فقد شكلت باكستان بأهميتها الاستراتيجية المتميزة ومنشأتها العسكرية ومطاراتها ، التي قد تمكنها من السيطرة على الخليج العربي فضلا عن المناطق المهمة على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي ، أهمية قصوى في حسابات الساسة الامريكان للدفاع عن الشرق الأوسط؛ لذلك سعوا الى دعمها بالمساعدات العسكرية وقدرت بناءً على اقتراح وزارة الخارجية البريطانية في عام 1953 بـ 25 مليون دولار (UK., P. 69. Copx No.4, (54) C. 11.CAB129/65/4, المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 4/65/129، سي(54) 4 كوبس رقم 69، ص11)، إلا أنها أجلت اتخاذ القرار النهائي تجنباً لاستفزاز الهند ، وتعريض مصالحها في جنوب شرق آسيا للخطر ، وهذا ما أوصى به شيلدون تي ميلس Sheldon T. Mills ، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في نيودلهي، في 19 تشرين الثاني 1953، بضرورة الترتيب جيداً لهذا الأمر ؛ لأنه يعرض مصالحهم في شرق آسيا للخطر ، وأنه يرى أن حكومة الهند لا يمكن أن تقنع بهذا الأمر، لذلك نصح حكومته بضرورة اتباع طريق غير مباشر لتقديم تلك المساعدات الذي يتمثل بتحالفه مع تركيا، التي تعد الحارس الأمين للأمن الغربي في الشرق الأوسط ، وهذا ما أكده افرا وارن Avra Warran - السفير الأمريكي في أنقرة (1953-1956) ، الذي كان سفيراً في باكستان للمدة من (1950-1952). ولم يفوت افرا وارن الفرصة عند زيارة غلام محمد لتركيا في 28 تشرين الثاني 1953، لتحقيق الرغبة الامريكية في تحالف تركيا مع باكستان، فقد أوضح للأخير أن الإدارة الامريكية لم تقرر بعد تقديم المساعدة العسكرية لباكستان حتى الآن ، ولكن القرار قد يصدر خلال أيام رغبة منه لتشجيع غلام محمد على التفاهم مع الاتراك ، والتوصل الى اتفاقية دفاع مشترك يجمع الدولتين أولاً ثم يمكن انضمام دول الشرق الأوسط الباقية إليه (FRUS, Vol. IX, Part I, No.156, 161, P. 432-433) العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 156، 161، ص(433-432).

³يقع هذا الإقليم في القسم الشمالي من شبه القارة الهندية، وعند تقسيم الأخيرة عام 1947، لم يعلن والي(1) الإقليم انضمامه الى أي من الهند وباكستان، كما فعلت الولايات الهندية الأخرى ، وحاول أن يستقل بولايته إلا أن قيام المسلمين البالغ نسبتهم في الولاية 80% بالثورة عليه ، اضطره إلى طلب المساعدة من الهند وعقد معها وثيقة انضمام في 27 تشرين الأول 1947 مما أهلها الى اجتياح الولاية، واعترضت باكستان على ذلك ؛ لأن هذا لا يعد انضماماً رسمياً للولاية لا سيما أن الولاية تضم أغلبية مسلمة الأمر الذي فجر النزاع بين الطرفين ، وكانت سبباً في حروب عدة بينهما للتفاصيل ينظر: (لامب، 1992)

استغرقت زيارة افرا وارن 36 ساعة التقى فيها لقاءات عدة مع جلال بايار - الرئيس التركي (1950-1960) - وعدنان مندريس - رئيس الوزراء التركي (1950-1960) فضلا عن وزير الخارجية، الذين أكدوا لمحمد غلام استعداد تركيا للتحالف مع باكستان ، وأنهم يفضلون لو أن العراق وإيران يشكلان جزءاً من ذلك التحالف لا سيما العراق ؛ لأنه قد يؤثر في دول الجامعة العربية الواحدة تلو الأخرى ، و أوضحوا أن تركيا تأمل في استبعاد المسألة الفلسطينية عن ذلك التحالف ؛ لأنها تشكل عقبة في طريقه فضلا عن أنها استبعدت مصر؛ لأنهم يرون أن حل المشكلة المصرية - البريطانية بعيدة المنال، الى جانب ذلك الحماس التركي، الحماس الأمريكي الذي جاء على لسان سفيرهم في أنقرة الذي بدوره شجع حكومته على تقديم المساعدات العسكرية للطرفين ، ووضع برنامج لمساعدة العراق لتشجيعه على الانضمام لذلك التحالف، فضلا عن التشاور مع بريطانيا بشأن كل ذلك (FRUS, Vol. 1, Part I, No. 162, IX, 435) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 162، ص 435).

في تلك الاثناء أدركت السياسة البريطانية بداية عام 1953 أن إصرارها على إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، والمضي قدماً فيه مع تركيا سيفقدتها السيطرة على تأمين مصالحها في الشرق الأوسط ، لا سيما أنها وجدت تركيا تميل باتجاه التخطيط الأمريكي للمنطقة ؛ لذلك دأبت على مراجعة استراتيجيتها بعد أن فشلت في التوصل الى حل للقضية المصرية ، وهذا ما أشارت إليه "ورقة الدفاع البيضاء" **Defense White Paper** التي أعدتها رئاسة الأركان العامة في شباط 1953 بضرورة إجراء "مراجعة جذرية **Radical Review**" لاستراتيجيتهم في الشرق الأوسط وتشكيل لجنة مختصة لهذا الغرض، فضلا عن تخفيض القوات البريطانية ؛ ومن ثم الانفاق العسكري واتباع استراتيجية مستقبلية تركز على دفع روسيا بعيداً باتجاه الشمال والشرق قدر المستطاع من أجل تعزيز الجناح الجنوبي التركي ، وحماية حدود العراق وإيران (Bilgin, 2007, PP. 203-204) (بيلجن، 2007، ص 203-204)، وبذلك رجحت بريطانيا بعد تلك المراجعات كفة ردع الخطر السوفيتي عن غيره في استراتيجيتها الأمنية في الشرق الأوسط ، وأصبحت تسير بالخط نفسه مع الولايات المتحدة الأمريكية لكن باختلاف الوسيلة، فقد كانت وسيلة الأخيرة تكوين تحالفات لخط دفاعي شمالي من غير مشاركة غربية تكتفي بالدعم العسكري، بينما بريطانيا ركزت على تركيا ، والعراق وإيران والدول العربية الأخرى لا سيما الأردن وسوريا وبمشاركة غربية مباشرة ، أو أن تكون على الأقل جزءاً رئيساً منه ، وهنا نتساءل لمن كانت الغلبة في رسم مخططه في الشرق الأوسط لبريطانيا ذات الباع الاستعماري الطويل في المنطقة ، أو للولايات المتحدة التي تمتلك سلاح المساعدات العسكرية المغربي لتلك الدول؟ .

أدرجت الولايات المتحدة أن أول خطوة في سبيل تحقيق هدفها لإنشاء خط دفاعي شمالي، أو ما أطلقت عليه "الطبقة الشمالية" هو عقد تحالف دفاعي تركي-باكستاني تسوغ من خلاله تقديم المساعدات العسكرية لباكستان لا سيّما بعد أن وجدت أن الدولتين كلتيهما تواقتان لذلك، فأوعزت لسفيرها في أنقرة في 24 كانون الأول 1953، ومن غير استشارة حليفها بريطانيا منح الضوء الأخضر لتركيا في بدء مفاوضاتها مع باكستان، وأنها تحبذ مشاركة دول أخرى مثل العراق وإيران وستحصر المشاركة الأمريكية، أو أي دولة غربية أخرى بـ "المساعدة بالترتيبات الأمنية أكثر منها عضوا" وضرورة التنسيق بشكل سري من غير "مبادرة علنية" حتى يحصل الاتفاق على الترتيبات الدفاعية للحلف التركي-الباكستاني، وستقوم الإدارة الأمريكية بدورها بالتشاور مع بريطانيا حول الخط الذي تسير فيه والولايات المتحدة الأمريكية لن تُعلم باكستان بهذا الأمر حتى الحصول على الموافقة التركية (440.FRUS, Vol. IX, Part I No. 164, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 164، ص 440).

انتظرت تركيا تلك المبادرة فقد أشار عدنان مندريس في 28 كانون الأول، ما أن وصلت إليه تلك الرغبة الأمريكية، الى السفير الأميركي بقوله: "إن تفكيره يتزامن" مع التخطيط الأمريكي وأكد هذا الأمر في محادثاته مع محمد غلام، ومع السفير العراقي في أنقرة (441.FRUS. Vol. IX, Part I, No. 164, Not. 4, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 164، ملاحظة 4، ص 441)، وما أن حصلت الإدارة الأمريكية على الموافقة التركية أوعزت الى سفيرها في كراتشي في 29 كانون الأول بضرورة إبلاغ الحكومة الباكستانية ببرنامج المساعدات العسكرية التي ترتبط بخط واحد مع التفاهم الدفاعي مع تركيا، وخطط بشأنه ليس تحالفا عسكريا ملزما، إنما هو تخطيط دفاعي مشترك بين البلدين ولن تكون الولايات المتحدة الأمريكية جزءا منه (441.FRUS. Vol. IX, Part I, No. 164, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 164، ص 441)، وبذلك نصبت الإدارة الأمريكية نفسها راعية لذلك التحالف من غير المشاركة فيه، وهذا ضد ما سعت إليه وزارة الخارجية البريطانية لحماية مصالحها وتأمينها في الشرق الأوسط، والاعتماد على تركيا حجر أساس لاستراتيجيتها الأمنية هناك؛ لذلك لم تكن مقتنعة بما سعت إليه الإدارة الأمريكية. عرض انتوني ايدن Anthony Eden - وزير الخارجية البريطاني ونائب رئيس الوزراء (1951-1955)⁽¹⁾ أسباب عدم اقتناع وزارته بتلك السياسة الأمريكية، على الرغم من عدم معارضته

⁽¹⁾ روبرت انتوني ايدن Robert Anthony Eden ولد في 12 حزيران 1897 في وندرلستول هول Windlestone Hall في مقاطعة دورهام Durham. بدأ حياته السياسية عام 1923 نائبا عن حزب المحافظين. بعدها تدرج بالمناصب السياسية فأصبح سكرتير مجلس النواب 1926-1929. وكيل وزارة

تقديم المساعدات العسكرية لباكستان ؛ لأنها ستثير كثيراً من المعارضة والمشكلات في آسيا من جهة وأنها لا تؤمن مشاركة غربية فعالة للدفاع عن الشرق الأوسط من جهة أخرى، وهذا ما تضمنته بالتفصيل رسالته لمجلس الوزراء في 4 كانون الأول 1954 عنونت بـ "مشروع الولايات المتحدة الأمريكية لربط المساعدات العسكرية لباكستان بالدفاع عن الشرق الأوسط" التي عرضت على مجلس الوزراء في اليوم التالي ، استهلها بضرورة إتباع السرية على الأقل في هذه المرحلة ؛ لأنها ستثير حكومة الهند وسيورط شبه القارة الهندية في الحرب الباردة ، فضلاً عن أن تلك المساعدات ستهيئ الأوضاع لمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية فيها ، وما أن شعرت الهند برغبة الولايات المتحدة بذلك حتى بدأت حملة من الاعتراضات ترد لبريطانيا والولايات المتحدة ودول الكومنويلث ضد المشروع ، فضلاً عن الاحتجاج الروسي الذي قدم لباكستان عبر سفرائهم في كراتشي ، ثم عرض فكرة المشروع الأمريكي، الذي لم تستشر فيه بريطانيا، بعقد اتفاقية تركية - باكستانية قائمة على أساس التخطيط المشترك ، وليس معاهدة تحالف تستبعد فيه مشاركة غربية، الذي قد يشمل دول شرق أوسطية أخرى كالعراق وإيران ، وأشار الى أنه على الرغم من رغبة السياسة البريطانية الجامحة بالترويج لنظام دفاعي للشرق الأوسط ، لكن من غير المرجح أن يكون لمشروع الولايات المتحدة نتائج مفيدة وعملية معللاً ذلك بأسباب عدة من أهمها: () UK, 11.CAB129/65/4, C. (54)4, Copx No.69. P مجلس الوزراء 3/66/192، سي (54)4، كوبي اكس رقم 69، ص 11

1. الابتعاد الصريح عن المشاركة العربية ومن ثم عدم تقديم إسهام حقيقي في أمن المنطقة.
2. سيثير الشكوك في الدور الغربي، لاسيما بريطانيا ، الذي سيؤديه في الدفاع عن المنطقة ويجعل دول الشرق الأوسط أقل استعداداً لقبول المقترحات الواقعية.
3. تركيا وباكستان بعيدتان عن بعضهما بالنسبة للتعاون العسكري الفعال ودورهما الطبيعي هو الدفاع عن قطاعات منفصلة تماماً في الجبهة العالمية.

الخارجية 1931-1933. وزير الخارجية 1935-1938. وزير المستعمرات 1939. وزير الخارجية للمرة الثانية 1940-1945 الى جانب رئاسة مجلس النواب. بعد فوز حزب العمال عام 1945 دخل الى الجانب المعارض ، ووزيراً للخارجية للمرة الثالثة الى جانب منصب نائب رئيس الوزراء بشكل فعلي وليس رسمياً من العام (1951-1955) ؛ لأن عند عرض هذا المنصب على الملكة للتصديق عليه مع باقي الكابينة الوزارية اعترضت الملكة، لأنه غير معروف في العرف السياسي البريطاني. رئيساً للوزراء 1955-1957. بعدها ابتعد عن الحياة السياسية وتوفاه الله تعالى في 14 كانون الثاني 1977 عن عمر يناهز 79 عاماً.

Meydan Larousse,1969, Cilt 4 , S. 61; wikipedia.org/wiki/AnthonyEden

4. لن يؤدي هذا الأمر الى تعزيز الدفاع عن الشرق الأوسط بشكل فعال ، ولن يشكل سوى استفزاز صارم للاتحاد السوفيتي في منطقة حساسة بالنسبة له ، وسيكون استفزازه بشكل أكبر فيما لو ادرجت إيران ضمن هذا التحالف.

لذلك اقترح على مجلس وزرائه بعدم تشجيع الولايات المتحدة على هذا الأمر، أو على الأقل متابعة الموضوع بشكله الحالي وتدويله بما يخدم الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، ونصح حكومته بنقل وجهة النظر هذه الى الإدارة الأمريكية كل ما كان يخشاه انتوني ايدن هو تراجع النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط لحساب المصالح الأمريكية ؛ لذلك نصح حكومته بضرورة مراجعة التصرفات الأمريكية أو على الأقل تصويبها بما يخدم الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط لا سيما بعد أن وجد رغبة تركيا الجامحة في التوغل بذلك المشروع (UK, CAB129/65/4, C.(54) 4, Copx) (12.No.69. P (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 3/66/192، سي (54) 4، كوبي اكس رقم 69 ، ص 12) ، وبذلك تتحول تركيا من فلك السياسة البريطانية الى فلك السياسة الأمريكية مستغلة خشيتها من الخطر السوفيتي.

نقلت وجهة النظر تلك الى الإدارة الأمريكية في 6 كانون الثاني 1954 بمذكرة تطلب منهم الإجابة على استفسارات عدة تتعلق بترتيبات الدفاع بين تركيا وباكستان ، ومن ثم العراق وإيران، نوقشت بين هارولد بيلكس Harold Beelex -المستشار في السفارة البريطانية في واشنطن (1953-1955)- وبين جون جيرنيغان John Jernegan - نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا(1952-1955)- أهمها "هل تعتقد وزارة الخارجية الامريكية أن ترتيبات الدفاع بين بلدين متباعدين جغرافيا كتركيا وباكستان له قيمة عسكرية؟" أجابهم جيرنيغان أن ترتيبات الدفاع تلك تشكل قيمة مهمة حتى لو لم يشترك فيها العراق أو إيران، والتنسيق بينهم سيكون مفيداً نظراً لموقعهم في طرفي إيران ودورها في تأمين العراق وإيران الى جانب عد باكستان قاعدة مهمة للدفاع عن منطقة الخليج العربي ، والولايات المتحدة الأمريكية متأكدة من أن وجود الحلف العسكري التركي - الباكستاني ، سيجذب العراق وايران اللذين ما فتئا يعبرا عن قلقهما من الخطر السوفيتي ، والاستفسارات المتكررة لسفيرهما في أنقرة عن الحلف الذي قد يجمع الدول الأربع، وبحسب ظنهم أن إيران لم تكن مهياًة لذلك الأمر، أما عن استفسارهم عن توقع وزارة الخارجية الامريكية بشأن ردود أفعال الدول الأخرى في المنطقة ، لا سيما الدول العربية وأفغانستان، أجابه جيرنيغان أن توقع الإدارة الأمريكية عن موقف أفغانستان من تقديم المساعدات العسكرية لباكستان سيكون سلبياً ، لكنه غير مؤثر فضلا عن أن تقديم تلك المساعدات في سياق الحلف التركي - الباكستاني سيكون فعالا بالنسبة لهم ؛ لأنهم ينظرون

الى الأتراك على أنهم أصدقاء والى باكستان بدورها ستحسب حساباً لتركيا في أي تحرك ضد أفغانستان ، أما بالنسبة للدول العربية باستثناء العراق ومن وجهة النظر الامريكية ، فإنهم يرون أنها فرصة قد تؤثر إيجابيا بسبب انضمامهم اليه (FRUS, Vol. IX, Part. I,) (444.No. 168,P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 168، ص 444). فهل كانت الإدارة الأمريكية بعيدة النظر في هذا الأمر ، أم أنها لم تدرك الى الآن موقف الدول العربية من هكذا تحالفات شرق أوسطية، لا بل هل نجحت في جذب الدول العربية باستثناء العراق الى هكذا تحالفات؟

وفيما يتعلق بتساؤل بريطانيا عن وجهة نظر السياسة الأمريكية في حجب أي إسهام غريب في الحلف وتأثيره في المنطقة ؟ أجابه جيرنيغان أن هذا الأمر فعال جداً في جذب الدول للحلف ما عدا تركيا والإدارة الأمريكية ترى أن إيران والعراق وباكستان سيترددون في الانضمام الى أي منظمة لها اتصال مباشر مع الغرب ، ومن أسباب عدم نجاح منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO هو الدور الكبير للمشاركة الغربية وهم يرون أنه من الأفضل دعوة دول الشرق الأوسط للعمل بمفردهم وبإشراف غربي غير مباشر الى أن يحين الوقت المناسب لجلوس المستشارين الغربيين الأمريكان والبريطانيين مع الجهة المخططة التي ستشكل ، وهذا بدوره سيؤدي بسهولة الى الانضمام الغربي إليها (FRUS, Vol. IX,) (444.Part. I, No.168,P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 168، ص 444) ، وبذلك رسم الامريكان الخطوط الأولى لحلف يجمع هذه الدول بغض النظر عن التسمية ، ولم تجد السياسة البريطانية مفرأً من مسايرتها ؛ لأنها الوسيلة الوحيدة لتأمين مصالحها في الشرق الأوسط لا سيما بعد أن وجدت تركيا التي تركز عليها في تأمين استراتيجيتها هناك متحمسة للسير في الفلك الأمريكي ، ولكي لا تخرج الأمور من يدها بدت مجبرة على مسايرتهم بما يسعون اليه الى أن تتدخل في الوقت المناسب بما يؤمن استراتيجيتها في تلك المنطقة الحساسة.

وفيما يخص تساؤل بريطانيا عن تأثير الحلف في موقف تركيا في الناتو، وموقف دول الناتو الأخرى، أجابه جيرنيغان أن أي اتفاق سينشأ سيكون ذا طبيعة لا تتعارض مع التزام تركيا في حلف الناتو، و الأمر لن يكون بعيداً عن الترتيبات الدفاعية في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولن تكون هناك التزامات لتركيا من أي نوع سوى ترتيبات دفاعية للطوارئ، ثم أعرب بيلكس عن قلق الحكومة البريطانية في رد فعل حكومة الهند على المساعدات الأمريكية لباكستان فضلا عن أن جواهر لال نهرو - رئيس الوزراء الهندي (1947-1964) - لن يرحب بترتيبات دفاعية قريبة من حدوده موجهة مباشرة ضد الاتحاد السوفيتي، ومن الضروري التوضيح للهند أن تلك المساعدات لن تستعمل ضدها وهدفها درء الخطر

السوفيتي شمالاً والصين غرباً ، وخرج جيرنيغان من هذا الحوار باستنتاج مفاده اقتناع بريطانيا بما تخطط له الإدارة الأمريكية ، إذ لم يظهر البريطانيون أي معارضة سوى توضيح لوجهات النظر في السياستين (P, 168, No. IX, Vol. FRUS, 445) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 168، ص 445)، ولم تكن بريطانيا مخيرة في ذلك ؛ إذ لم تكن في الوضع الذي يسمح لها أن تملي سياستها واستراتيجيتها في الشرق الأوسط ؛ لأنها أدركت جيداً النوايا الأمريكية في السيطرة على الشرق الأوسط عامة وتوجيه السياسة التركية الطامعة بالمساعدات الأمريكية بشكل عام، وأنهم سعوا الى الحلول محل بريطانيا في هذه المنطقة الحيوية ، وهذا ما أشار إليه روجر ماكينز Roger Makins- السفير البريطاني في واشنطن (1953-1956)- في مذكرة رفعها في 25 كانون الثاني 1954، التي رفعت بدورها إلى مجلس الوزراء في 15 شباط، أشار فيها الى صعوبة التعامل مع الولايات المتحدة فيما يخص مشاكل الشرق الأوسط؛ لأنها تسعى الى ترسيخ نفوذها بقوة في تركيا والسعودية ، وأنها حققت صعوداً مشابهاً في إيران الى جانب باكستان ، التي جعلتها تدور في مدارها، لكنه يرى في الوقت نفسه أن أمريكا لم تحاول عن وعي استبدال نفوذها بالنفوذ البريطاني في الشرق الأوسط؛ لأنها تعلم أن تلك السياسة ستجعلها تصطدم بالنفوذ البريطاني هناك، فضلاً عن أنها ستشكل التزامات عسكرية لهم هم في غنى عنها. ومن ناحية أخرى حذر ماكينزي حكومته من أن لدى الامريكان شكوكهم بشأن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ، وبدا لهم أن بريطانيا تريد أن تتعاون أمريكا معها في الشرق الأوسط وفقاً لشروط بريطانيا ، التي لن تعترف بمصالحهم هناك (P, 53, (54) CAB 192/66/3, UK, 13) (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 3/66/192، سي (54) 53، ص 13)؛ لذلك كان على الساسة البريطانيين أن يراجعوا سياستهم ، وعلاقتهم بالولايات المتحدة فيما يخص الشرق الأوسط ، لا سيما أنهم يدركون جيداً صعوبة الموقف هناك ؛ بسبب تعثر التوصل الى حل في المسألة المصرية على وفق شروطهم، الأمر الذي يؤثر بدوره في علاقتهم مع الدول العربية، على الرغم من التسهيلات التي عرضتها تركيا (P, 6, (54) CAB 192/65/6, UK, 15) (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 6/65/192، سي (54) 6، ص 15). مما قاد الى ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة والتوجه الى تركيا لترتيب أولوياتهم واستراتيجيتهم في الشرق الأوسط، وكانت اتصالاتهم مستمرة مع القادة الاتراك الذين شاركوا كل تحركاتهم بهذا الشأن مع الحكومة البريطانية، وهذا ما أكده آيدن في رسالته المؤرخة في 15 شباط 1954 الى مجلس الوزراء، أشار فيها الى أن المعلومات تصلهم أول بأول وتعلق الإدارة الامريكية أهمية كبيرة على التحالف التركي- الباكستاني ليس فقط من أجل تقديم المساعدات ولكن من أجل مصالحها

الخاصة، وهذا ما لا تسمح به بريطانيا، ثم بين موقف الحكومة التركية التي تبنت الموضوع بكل حماس، وتوصلت الى اتفاق مع باكستان بشأن الرغبة باتفاقية تنص على التعاون في المسائل التي تمس أمن البلدين من غير تحالف عسكري وسعت تركيا الى إعلان الموضوع في غضون أسبوع، مكرراً محاولته في دفع أمريكا وتركيا نحو التريث بالإعلان عن الأمر، إلا أن الأتراك طلبوا عدم الضغط عليهم بهذا الشأن، لا سيما أن الحكومة الباكستانية كانت تواقفة الى الإعلان، ثم أضاف أن شروط الإعلان ستكون معتدلة ولن تسبب استنزافاً للاتحاد السوفيتي، وسوغ ايدن لمجلس الوزراء اخباره للأتراك أن بريطانيا ترحب بالتقارب التركي-الباكستاني، وأنه لا يمتلك خيار الرفض، إلا أنه حذرهم وبشكل قاطع أن تأخذ الحكومة التركية بنظر الاعتبار " لا يمكن أن تكون هناك منظمة جماعية عسكرية للدفاع عن الشرق الأوسط من غير مشاركة بريطانية" 53 (54) C (54) 192/66/3, UK,N.A. CAB (14-13.PP) (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 3/66/192، سي (54) 53، ص 13-15). وبذلك أملت بريطانيا شروطها على الأتراك للمحافظة على استراتيجيتها الأمنية في الشرق الأوسط، وهذا ما التزم به الأتراك حيال حليفهم بريطانيا، وأقدموا في 19 شباط 1954 الى الإعلان عن رغبتهم في عقد اتفاق تركي - باكستاني، وباستمرار المفاوضات أعلنوا الصيغة النهائية للتحالف في 2 نيسان 1954، التي خرجت بعنوان "اتفاقية التعاون الودي التركي الباكستاني" تكونت من سبع مواد أهمها: التشاور والتعاون في المسائل الدولية ذوات الاهتمام المشترك، والتعاون الثقافي والاقتصادي والفني والتشاور والتعاون في بعض المسائل الدفاعية ورحبت بانضمام أي دولة اليهم، وفيما يتعلق بمجال الدفاع المتبادل فحدده المادة الرابعة، التي تطرقت الى التشاور والتعاون بين الطرفين في مجال الدفاع مشيرة الى تبادل المعلومات لغرض الإفادة بشكل مشترك من الخبرة الفنية، والعمل على تلبية متطلبات الأطراف في إنتاج الأسلحة والذخائر قدر الإمكان، وتحديد سبل التعاون الذي يمكن أن يحصل بينهما على وفق للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾ في حال وقوع اعتداء خارجي ضدهم، تبعها عقد باكستان اتفاقية التعاون المتبادل مع الولايات المتحدة في 19 أيار 1954، وأصبحت بموجبها باكستان مؤهلة رسمياً لاستلام المساعدات الأمريكية (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P.345; Karpat,1975,P) (هوريويتز، 1956، ج 2، ص 345، كاربت، 1975، ص 117)، وهكذا كانت الغلبة للولايات المتحدة الأمريكية في إقرار نواة لتعاون دول الشرق الأوسط، ولم يكن لبريطانيا رغبة في أن تكون

⁵تضمنت الحق للدول فرداً أو جماعات للدفاع عن أنفسهم فيما لو تعرضوا لاعتداء، (1) للتفاصيل ينظر: (United Nation Charter (full text))

جزءاً منه ؛ لأنها بالأساس غير مقتنعة بتفصيلاته لذلك فضلت الانتظار ؛ لتري ردود أفعال دول الشرق الأوسط عليه لا سيما العراق وإيران والأردن وسوريا ، ومن بعدها تفكر في تحويله الى حلف عسكري تكون جزءاً منه للمحافظة على مكتسباتها في الشرق الأوسط لا سيما العراق ؛ لأن مدة انتهاء صلاحية معاهدة عام 1930 كانت على الأبواب ؛ لذا وجب إيجاد وسيلة لعقد معاهدة جديدة ، وهنا يلزم التعرف على موقف السياسة البريطانية من التعاون العراقي - التركي وظروف ذلك التعاون وآثاره في ستراتيجية الأمن البريطاني في الشرق الأوسط .

3. بريطانيا وحلف التعاون المتبادل العراقي - التركي (حلف بغداد):

عدت بريطانيا العراق منطقة نفوذ مغلقة لمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية بموجب معاهدة عام 1930 ، ومن يرغب في اختراقه لا بدّ من أن يحصل على الضوء الأخضر منها ، وهذا ما أدركه ساسة العراق ، وفي مقدمتهم الملك فيصل الثاني فضلا عن الحكومة العراقية ، ومن أجل أن تحافظ بريطانيا على مكتسباتها فيه لا سيما بعد أن أصبحت تلك المعاهدة على وشك الانتهاء في حزيران 1955 بعد أن مرّ عليها 25 عاماً (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P 178) (هوريويتز ، 1956، ج 2، ص178)، كان لا بدّ لها أن تعيد ترتيب نفوذها فيه لكي لا تخرج الأمور عن سيطرتها في تلك البقعة المهمة جداً من الشرق الأوسط ؛ لذلك دأبت على اقناع العراقيين بشكل مباشر وغير مباشر على أن مصلحتهم في المحافظة على تلك المكتسبات لاستمرار الدعم الغربي له من جهة وتشجيعه على تقوية علاقته مع تركيا ، الحامية للمصالح الغربية في المنطقة من جهة أخرى، لا سيما أن الحكومة العراقية أدركت جيداً ضرورة هذين الأمرين، وهذا ما أشار إليه محمد فاضل الجمالي - رئيس الوزراء العراقي (17 أيلول 1953-27 شباط 1954)- (الحسني، 1988، ص54) (Al-Hasani, 1988, P.54)، لجون مونرو تروتبك John Monro Troutbeck - السفير البريطاني في العراق (1951-1954)- في 23 كانون الأول 1953 بضرورة تقوية العلاقات مع الأتراك ؛ لوجود خطر مشترك محقق بالبلدين يتمثل بالشيوعية ، وعلى العراق وتركيا مقاومته معاً. الأمر الذي أسعد السفير البريطاني ، لا سيما بعد الانطباع البريطاني بأن العلاقات العراقية - التركية "لم تكن جيدة" في العام الذي قبله ، ومثّل ذلك الأمر ضعفاً كبيراً في الشرق الأوسط ، وأشار على حكومته بضرورة تشجيع ذلك المسعى العراقي (UK, FO 371/110997, RC) (1/103444671341,VQ) (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية 110997/371، آرسي 4671341، في كيو 1/10344).

كان الساسة البريطانيون مقتنعين أن العراق ، على الرغم من عدم رضاه عن المواقف التركية حيال القضية الفلسطينية ، أو حيال حركات التحرر العربية في شمال أفريقيا ، يميل بكفته الى التحالف مع تركيا، واتخاذ علاقتها بالولايات المتحدة أنموذجاً لعلاقته مع الحكومة البريطانية ؛ لذلك سعى الى الحصول على استشارتها في عدم شعورهم بانتهاك السيادة التركية على الرغم من حصولهم على المساعدات الأمريكية.

وسعت الحكومة البريطانية من جانبها الى توجيه الأمور بما تقتضيه مصالحها السياسية؛ لذلك أشارت على سفيرها في بغداد بضرورة تشجيع العراق على سلوكه هذا النهج، وتوثيق علاقته بتركيا قدر الإمكان ؛ لأن الأتراك بحاجة ماسة الى العراق للدفاع عن حدودهم الشرقية والجنوبية من أي اعتداء سوفيتي، وعلى الحكومة البريطانية تقديم التسهيلات الممكنة من أجل تحقيق ذلك الأمر ، والأتراك بما يمتلكونه من خبرة وقدرات قادرين على اقناع العراق بالدور الذي يجب أن يؤديه ، وبأهمية استمرار تمتع الحكومة البريطانية بامتيازاتها الدفاعية فيه للحفاظ على أمن العراق وسلامته خاصة ، وأمن الشرق الأوسط وسلامته عامة، وتركيا خير مثال للحكومة العراقية ؛ لأنها متحالفة مع الغرب وتتمتع بمساعداتهم من غير أن تشعر بأي انتهاك لسيادتها الوطنية ، لكنها حذرت بالوقت ذاته سفيرها في بغداد من خطر محاولة العراق مراجعة الترتيبات الدفاعية مع بريطانيا بناءً على نمط العلاقات التركية - الأمريكية (UK, FO 371/110997, RC) (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية 110997/371، 2/103444671341,VQ) ارسى 4671341، في كيو 1/10344).

أدركت الحكومة البريطانية جيداً أنه لأجل إعادة بناء ترتيباتها الدفاعية في العراق خاصة لا بدّ من وجود ترتيبات دفاعية تخص الشرق الأوسط عامة ، مما يؤدي الى إعادة تنظيم ترتيباتها مع العراق ، ومدركة في ذات الوقت ايضاً أن أي مناقشات تخص الأمرين لن تجد أذاناً مصغية فيما لو تكلمت بشكل مباشر معهم، لذلك لا بدّ من أن يأخذ الأتراك دورهم للدفاع بالنيابة عن أمنهم الاستراتيجي ، وهذا ما أشارت إليه وزارة الخارجية لسفيرها في العراق في 28 كانون الثاني 1954 بقولها " إن العراقيين ربما سيتقبلون من الأتراك أكثر مما يتقبلون منا... لذا نأمل أن يبذل الأتراك أقصى جهدهم لإقناع العراقيين بضرورة التعاون مع الغرب وليس فقط مع تركيا ... بناءً على مصالحنا المشتركة ويحاولون ان يقنعوا العراقيين بعدم تقليص التسهيلات التي تتمتع بها حالياً في العراق والتي لا غنى عنها في الدفاع عن العراق ، ومن ثم الدفاع عن الجناح الشرقي لتركيا" (UK,FO 371/110997, RC) (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية 110997/371، 3/10344RC 4671341,VQ) ارسى 4671341، في كيو 1/10344).

أما بالنسبة الى الحكومة التركية فقد عملت على خطين مشتركين، تمثل الأول بترتيباتها الدفاعية مع باكستان والثاني مع العراق ؛ فقد رحبت بشكل كبير بالتشجيع البريطاني لها لتقوية علاقتها مع العراق، الذي لم يكن مقتنعاً بما كان يخطط له مع باكستان ، وقد حاولت الإدارة الأمريكية جذب العراق نحو الاتفاقية التركية - الباكستانية عن طريق تقديم المساعدات والتدريبات العسكرية ولكن هل نجحت في ذلك؟ وهل أصبح العراق بما يتمتع به من ثقل في منطقة الشرق الأوسط جزءاً من تلك الاتفاقية ؟ بل هل كانت بريطانيا تواقفة الى انضمام العراق الى تلك الترتيبات الدفاعية ؟ .

يُعد العراق منطقة نفوذ بريطاني بحث بموجب معاهدة عام 1930، لذلك كان على الإدارة الأمريكية أن تحصل على موافقة الحكومة البريطانية من أجل تقديم تلك المساعدات ، ولم تعارض الحكومة البريطانية هذا الامر ؛ لأنه كفيل لأن يربط العراق أكثر بالمحور الغربي، ويفتح الباب أمام تحالف شرق اوسطي أوسع ؛ لذلك جرت مفاوضات بين الطرفين في 26 شباط 1954 بموجب الفقرة 6 من ملحق معاهدة عام 1930.⁽¹⁾ عربونا لتشجيع العراق على الانضمام الى ركب الاتفاقية التركية - الباكستانية، تعهدت بموجبها الولايات المتحدة للحكومة البريطانية تقديم المساعدات بموجب خطة مكملة للمخططات البريطانية في العراق وتخصيص أكبر قدر ممكن من تلك المساعدات لشراء الأسلحة البريطانية (FRUS, Vol. IX, Part. II, No.1407, P 2371-2374) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 2، رقم 1407، ص 2371-2374).

لم يكن الساسة البريطانيون على توافق مع الإدارة الأمريكية فيما يخص ربط العراق بالاتفاقية التركية - الباكستانية ؛ لأنهم اصلاً غير مقتنعين بالترتيبات الدفاعية الأمريكية للشرق الأوسط منذ البداية، لذلك حذر جون مونرو تروتبك - السفير البريطاني في بغداد - حكومته من أمرين مهمين :

أولهما: تلك المساعدات الأمريكية تدفع العراق نحو الاتفاقية التركية - الباكستانية الأمر الذي سيضعف موقف بريطانيا فيه ؛ لذلك لا بدّ من التنسيق المشترك مع الولايات المتحدة لتجنب هذا الأمر .

آخرهما: اخفاق الخطة الأمريكية بسبب المعارضة المحلية ، أو الاجنبية فإن هذا الأمر سيدفع العراق نحو الدول العربية من دون الغرب ، وكلا الأمرين منوط بالحكومة العراقية

⁶ نصت المادة " نظراً لتمائل التدريب في الأساليب التي يقوم بها الجيشان العراقي والبريطاني، (1) جلالة الملك [الملك فيصل] يتعهد إذ رأى من الضرورة اللجوء الى مدربين عسكريين أجانب يجب أن يتم اختيارهم من بين اتباع بريطانيا.... كما يتعهد بأن تكون المعدات لا تختلف عن معدات قوات جلالة ملك بريطانيا". (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P.181)

التعامل معهما بحذر مثلما هو منوط بالحكومة البريطانية (UK, FO 371/110787, File 1073,) (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية 110787/371، ملف 1073).

وبالفعل تعاملت الإدارة الأميركية والبريطانية بحذر مع هذا الموضوع، الذي تمخض عنه عقد " اتفاقية المساعد العسكرية، الولايات المتحدة والعراق " في 21 نيسان 1954، أمّنت بموجبه أغلب احتياجات العراق العسكرية شرط المحافظة على أمن السلام العالمي حسب ما جاء في ديباجة الاتفاقية (346.Hurewitz, 1956, Vol. 2, P) (هورويتز، 1956، ج 2، ص 346). وهكذا ضمنت هذه الاتفاقية انحياز العراق، بغض النظر عن توجهات حكومته، نحو الجبهة الغربية، من غير الاشتراك بالاتفاقية التركية - الباكستانية، فقد خططت سياسة العراق لشيء آخر أكبر من إبعاد تلك الاتفاقية، لربط دول الشرق الأوسط بحلف عسكري يحقق غاية بريطانيا المنشودة في تجميع دول الشرق الأوسط بمنظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، ومن ثم إعادة ترتيباتها الدفاعية مع العراق التي كانت على وشك أن تكون نافذة المفعول.

أصبحت الأوضاع السياسية في الأشهر اللاحقة خصبة جدا لتنفيذ استراتيجية بريطانية الأمنية في العراق بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام، فقد قاد اضطراب الأوضاع السياسية الى تولي نوري سعيد، الشخصية القوية والوحيدة القادرة على إعادة الأمور إلى نصابها، في وزارته الثانية عشر (3 آب 1954 - 17 كانون الأول 1955)، الذي اشترط بدوره اصدار مرسوم ملكي بحل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة في 12 أيلول 1954 (الحسني، 1988، ج 9، ص 133). (Al- Hasani, 1988, Vol.9, P133).

لم يكن نوري السعيد . الذي سعى الى أن يأخذ العراق مكانته التي يستحقها بالشرق الأوسط . مقتنعاً بالانضمام الى الاتفاقية التركية - الباكستانية، لأنه أراد أن يكون العراق هو المحور المحرك لأي تحالف شرق أوسطي برعاية الدول الغربية من جهة، وأن يكون للعرب مشاركة فاعلة فيه من جهة أخرى؛ لذلك خاض حواراً مطولاً مع صلاح نصر - مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية (23 تموز 1953 - 23 تشرين الأول 1956) - (أمام، 1999، ص 50). للمدة 13-18 آب 1954 في سرسنك أطلقوا عليه "محادثات سرسنك" ناقشوا فيها العلاقات العراقية - العربية وعرض نوري سعيد خلالها فكرة تعديل ميثاق الأمن الجماعي للجامعة العربية على وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؛ للسماح لدول مثل باكستان، وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية للاشتراك فيه، وأوضح وجهة نظره في حال رفض مصر؛ لذلك فسيكون العراق حراً في وضع خطة دفاعية بديلة قد تكون أولاً تركيا أو باكستان، وبعدها قد تتوسع لتشتمل على بعض الدول العربية وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية (542-541.FRUS, Vol. IX, Part. II, No. 223, P) (العلاقات

الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 2، رقم 223، ص 541-542). واتفقوا مبدئياً على المضي في هذا الموضوع، إلا أنه بعد زيارة نوري السعيد للقاهرة في 15 أيلول تبذرت كل آماله في اشتراك مصر بأي تحالف مع الغرب على الرغم من عقدهما اتفاقية الجلاء في 23 تموز 1954 مع بريطانيا ، لأن جمال عبد الناصر سار بخط مغاير تماماً لما كان يخطط له نوري السعيد ، وهذا ما توصل اليه الأخير في زيارته للقاهرة المذكورة آنفا ، فقد أوضح للسفير الأمريكي في القاهرة في 16 أيلول أن المحادثات مع جمال عبد الناصر في إقناعه بالاشتراك في هذا التحالف باءت بالفشل ؛ لأنه بانتظار توقيع المعاهدة النهائية مع بريطانيا وهو لا يعلم كم سيستغرق الأمر، وأجابه نوري السعيد بدوره أن الوقت ليس لصالح العراق "لأن العراق في وضع مكشوف، ولا بدّ لي من فعل شيء ما". وبدوره سأل السفير الأمريكي نوري السعيد عما يدور في ذهنه أجابه الأخير أنه يحمل عددا من الأفكار ؛ لذلك عليه أن يتحاور أولاً مع باكستان وإيران وتركيا ، وبعدها لبنان وسوريا والأردن وأضاف "ربما بعدها اقترح حلف يجمع بين العراق وباكستان، ومن ثم يمكن أن تتضمن إليه تركيا. أو حلف مع كل من باكستان وتركيا وإيران وبعدها يمكن ان تتضمن اليه سوريا ولبنان" (FRUS, Vol. IX, Part. I, No.229, P (548-549) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 229، ص 548-549).

وبذلك حسم نوري السعيد أمرين مهمين هما :

أولاً: مسألة أن يكون العراق جزءاً من الاتفاقية التركية - الباكستانية بعيد المنال وغير مطروح للنقاش بالنسبة للعراق.

آخرهما : أن نوري السعيد أعاد إحياء المشروع البريطاني المتمثل بـ "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" ، ولكن بصيغة جديدة ووضع بذلك النواة الأولى لحلف إقليمي شرق أوسطي يتكون مبدئياً من العراق وباكستان وتركيا وإيران. ويرحب فيما بعد بانضمام سوريا ولبنان .

جاءت تلك الأفكار على هوى البريطانيين والأتراك ، الذين خططوا لهذا التحالف منذ بداية الخمسينيات ، إلا أنهما خططا لتحالف عراقي - تركي وليس عراقي - باكستاني ؛ لأن الأخير هو الكفيل بتأمين الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط ، فهل نجحت تركيا وبريطانيا في جر العراق الى عقد هكذا تحالف ؟

ذهب نوري السعيد من القاهرة الى لندن، التي مكث فيها من 18 أيلول -3 تشرين الأول 1954 قام خلال مدة إقامته بعدد من المحادثات مع وزارة الخارجية في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، طرح خلالها عرضه السابق، الذي وصفته وجهة النظر الأمريكية بـ "جهد إحياء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" MEDO في شكل معدل. وقد شجعتة الحكومة البريطانية على ذلك إلا أنها فضلت أن يكون التحالف تركي - عراقي - إيراني ثم

باكستاني (553.FRUS, Vol. IX, Part. I, No.232, Not. 2, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 2، رقم 232، ص553)؛ لأن هذا الترتيب يمثل :

أولاً: تعاوننا دفاعياً للقوى الغربية مع دول الشرق الأوسط .

ثانياً: تأمينا لاستراتيجيتها ومصالحها بكل جوانبها في هذه البقعة المهمة.

ثالثاً: إيجاد أداة تمكنها من استبدال المعاهدة العراقية - البريطانية لعام 1930 من خلال ترتيبات دفاعية مقبولة لدى الرأي العام العراقي، لأنها كانت تترك جيداً عدم وجود ترتيبات دفاعية بديلة وعدم سعيها لتغيير سياستها القديمة سيفقدنا مكانتها هناك.

وما ذكر آنفا هو ما أشار إليه انتوني نوتنك Anthony Nutting - وزير الخارجية

البريطاني (1954-1956)- في 4 نيسان 1955 أمام البرلمان البريطاني بقوله: "إن السياسة البريطانية بحاجة الى دفاع كاف ، وفعال في الشرق الأوسط على وفق استراتيجية جديدة مبنية على أساس ترتيبات دفاعية بناء على مفهوم الشراكة المتساوية بين الدول ذات السيادة ، وذلك نظراً لتطور الموارد النفطية في هذه المنطقة من جهة ، وظهور القوميات والأسلحة النووية من جهة أخرى. وان عكس هذا الأمر سيفقدنا السيطرة على أمننا في الشرق الأوسط" (UK,HC, Vol. 539, P. 843) (المملكة المتحدة، مجلس العموم، ج 539، ص843). وبالتأكيد وجدت ضالتها بالسياسة التركية التواقفة أن تؤدي دور الحارس الأمين لاستراتيجيتها الأمنية في الشرق الأوسط ، لا سيما أن العراق بدأ يقتنع بوجهة نظرها.

كانت تركيا متحمسة بقدر تحمس الساسة البريطانيين في أداء ذلك الدور؛ لذلك حاولت جاهدة تحويل وجهة نظر نوري السعيد من باكستان بإتجاه التحالف معها أولاً ، ومن بعدها يمكن أن تشترك باكستان وإيران والقوى الغربية وفي مقدمتهم بريطانيا. وقد كان هذا الأمر محور النقاشات التي دارت بين الساسة الأتراك ونوري السعيد بعد زيارة الأخير الى إسطنبول، وهو في طريق عودته من لندن الى بغداد ، للمدة 9 - 18 تشرين الأول. التقى لقاءات عدة مع عدنان مندريس ومحمد فؤاد كوبرولو Mehmet Fuat Köprülü - وزير الخارجية التركي (1950-1955) - كانت نتيجتها كما عرضها عدنان مندريس على السفير الأمريكي " قبول نوري السعيد لإبرام اتفاقية عراقية - تركية على غرار الاتفاقية الباكستانية- التركية". وأشار أيضا الى أن نوري السعيد كان على استعداد للتوقيع فوراً ، إلا أن عدنان مندريس أخبره "من الأفضل عدم إبرام أي اتفاق حتى عودة نوري وزيارته[زيارة عدنان مندريس الى بغداد]المرتقبة في كانون الثاني" (FRUS, Vol. IX, Part. I, P. 554-555) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 233، ص554-555). وبذلك نجح عدنان مندريس في تحقيق الغاية البريطانية

من أن تكون النواة هي تحالف تركي - عراقي وبعدها قد تنضم إليه دول الشرق الأوسط الأخرى. شرع عدنان مندريس في وضع خطة من شقين لاستكمال ذلك التحالف، تمثل الأول بالزيارات المرتقبة للدول العربية المؤثرة لاستكمال ترتيباته الدفاعية، تقوم على أساس أربع مراحل: (555.FRUS, Vol. IX, Part. I, No.229, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 229، ص555)

1. زيارته لمصر في 2 تشرين الثاني 1954 .

2. زيارة جمال عبد الناصر لتركيا في 3 كانون الأول 1954.

3. زيارته الى بغداد في كانون الثاني 1955.

4. زيارته الى سوريا بعد زيارة بغداد.

أما الثاني فيخص العراق الذي سيأخذ على عاتقه وضع إيران بالصورة واتفق الطرفان على أن من الأفضل عدم اشتراكها حتى تقوم بإعادة تنظيم قواتها المسلحة. (FRUS,Vol. IX, Part. I, No.229, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 229، ص555).

لم تسفر تلك الزيارات التي قام بها عدنان مندريس، عن شيء ، فلم تقتنع مصر وسوريا بتلك الإجراءات الدفاعية ، الا زيارته للعراق في 6 كانون الثاني 1955 (FRUS,Vol. IX, Part. I, No.239, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 10، القسم 1، رقم 239، ص562). وبعد مارثون من المحادثات، أكد خلالها نوري السعيد على ضرورة الاستناد الى المادة 51 و 52⁽¹⁾ من ميثاق الأمم المتحدة لأي بنود يتفق عليها، وهذا ما لم تعترض عليه لا تركيا ولا بريطانيا ولا الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك صدر بيان مشترك عراقي - تركي في 12 كانون الثاني أعلن فيه عن تحالف عسكري ضد أي عدوان يرتكب ضدهما من أي جهة كانت بما يتوافق مع حق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وكل دول الشرق الأوسط مدعوة الى الانضمام إليهما. وأنها سيوقعان حلفاً ثنائياً حتى لو لم تشترك أي دولة أخرى معهما (FRUS, Vol. XII, Part. I, No.2, Not 2, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 12، رقم 2، ملاحظة 2، ص2). وبالفعل توصل الطرفان الى "حلف (بغداد) التعاون المتبادل، العراق وتركيا" في 24 شباط 1955، مستخدماً من تسميته مقرأً له (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P.390) (هورويتز، 1956، ج 2، ص354).

(1) تكونت هذه المادة من ثلاث نقاط اشارت الى عدم ممانعة ميثاق الأمم المتحدة من قيام تنظيمات إقليمية لحفظ الامن والسلام العالمي للتفاصيل ينظر : (United Nation Charter (full text))

4. دور حلف (بغداد) التعاون المتبادل، العراق وتركيا في رسم الاتفاقية البريطانية-العراقية 4 نيسان 1955

حققت بريطانيا بموجب حلف بغداد مساعيها لضمان مصالحها السياسية والعسكرية في تلك البقعة الحساسة من الشرق الأوسط ، وكانت تركيا بمثابة الحارس الأمين لتلك المساعي. فضلا عنها أنها حققت ما أطلق عليه انتوني ايدن في مذكرة رفعها الى مجلس الوزراء في 14 اذار 1955 بـ " المضلة " لإعادة ترتيباتهم الدفاعية مع العراق، مضيفاً أن ذلك الحلف وفر لهم ما سعوا إليه من وضع أسس جديدة وبأساليب جديدة بقوله: "لم يعد بإمكاننا توقع إبقاء القوات المسلحة في دول الشرق الأوسط في ظل النظام القديم للمعاهدات الأحادية. علينا العمل بالتعاون على أساس جديد. وان ما يمكن الحصول عليه من العراق على هذا الأساس سيكون جزءاً حيوياً للدفاع عن الشرق الأوسط" (UK, CAB, P(55),C(20,74/129/20,129/129), المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 20/129/129، سي(55)، ص 114). كان لا بدّ للسياسة البريطانية بعد ذلك أن تتخذ أمرين مهمين: أولاً: الانضمام للحلف وهذا ما كانت تواقّة لفعله، فعندما أعرب نوري السعيد لانتوني ايدن عن أمله بانضمام بريطانيا الى الحلف بأسرع وقت ممكن، أجابه ايدن بـ "انا اعتقد ان هذا افضل ما لدينا للقيام به" وان ذلك سيكون تحت بند المادة الخامسة من حلف بغداد، التي نصت على "أن هذا الحلف مفتوح لانضمام أي دولة عضو في جامعة الدول العربية ، أو أي دولة أخرى معنية بشكل فعال بالأمن والسلام في هذه المنطقة..." (N.A. CAB (391.129/74/20, C(55), P. 114; Hurewitz, 1956, Vol. 2, P المتحدة، مجلس الوزراء 20/74/129، سي(55)، ص 114؛ هوريويتز، 1956، ج 2، ص 391).

آخرهما : عقد اتفاقية دفاعية مع العراق بديلة عن المعاهدة البريطانية - العراقية لعام 1930، وهذا ما وفره البند الأول من حلف بغداد ، الذي صرح لهم بعقد اتفاقيات مع بعضهم خارج نطاق الحلف (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P(390) (هوريويتز، 1956، ج 2، ص 390)، لذلك كان لا بدّ من أن يقوم انتوني ايدن بعرض هذين الأمرين على مجلس الوزراء للبت بهما ، وطبعت مسودة تلك المعاهدة بالتشاور مع العراق .

عرض انتوني ايدن الأمر على مجلس الوزراء في 15 آذار 1955 مع بنود الحلف التركي - العراقي (حلف بغداد)، فضلا عن مسودة للاتفاقية المرتقبة مع العراق، ورسم خلالها الاستراتيجية الواجب اتباعها في هذه المرحلة وطلب من مجلس الوزراء المصادقة عليها وتلخصت بـ: (UK, CAB(20/74/129/20,129/129), المملكة المتحدة، مجلس الوزراء (20/74/129)

1. الانضمام الى الحالف العراقي - التركي.
2. إبرام اتفاق ثنائي على وفق المسودة المرتقبة بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية ، والبند (1) من الحلف العراقي - التركي لإنهاء معاهدة 1930.
3. إبرام الاتفاقيات الفرعية في شكل تبادل للمذكرات أو الترتيبات الإدارية.
4. الاتفاق مع العراق يقضي باستعمال المبالغ المدفوعة لإنشاء صندوق لتوريد الأسلحة للعراقيين.

ولم يتردد المجلس بالمصادقة عليها لأنها بالفعل أمنت ما تطلعون إليه في هذه البقعة الحساسة من الشرق الأوسط ، وأصبح لها الأولوية حتى في شراء الأسلحة من العراقيين وان كانت بأموال أمريكية.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد رحبت بالحلف العراقي - التركي وأخذت على عاتقها دور المراقب، وعدته خطوة فعالة لتنفيذ مشروع "الطبقة الشمالية" ، التي طالما وضحت للساسة العراقيين التواقين للمساعدات العسكرية الأمريكية بأن تلك المساعدات تعتمد على مدى سرعة تحرك العراق مع جيرانه لعقد تحالف إقليمي ، وما مدى تقديم تسهيلات للدفاع المشترك (971-968.FRUS, Vol. XII, No.420, P) (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ج 12، رقم 420، ص971-968).

أما عن موقف الدول العربية، فلم يأت على هوى الاستراتيجية الأمنية البريطانية الجديدة في الشرق الأوسط، إذ كانت تأمل باشتراك بعضها لدعم موقف العراق وتركيا في المنطقة. وقد وصف انتوني ايدن مواقف بعض تلك الدول أمام مجلس الوزراء في 15 آذار وصفاً وبما يتماشى والتوجهات البريطانية في الشرق الأوسط ، فبالنسبة الى مصر والسعودية، فقد رفضتاه جملةً وتفصيلاً وسعيًا حسب وجهة نظره الى تشكيل "معسكراً معارضاً". أما عن موقف سوريا فمن وجهة نظره " سقطت ضحية تملق ورشوة تهديدات المصريين" وبالنسبة الى لبنان والأردن، فقد "كانا أكثر تفضيلاً للحلف ولكن نتيجة للضغط المصري لم يرغبوا بالانضمام" (UK, CAB 129/74/20, P). (116) (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء 20/74/129، ص116).

ومن هنا لم تجد بريطانيا اذناً مصغية من الدول العربية الباقية ، حتى من حلفائها في المنطقة بل على العكس سعت كل من مصر والسعودية الى تشكيل جبهة معارضة ؛ لأنهم عدوه عملاً خارج نطاق جامعة الدول العربية ، وأنه موجه بالدرجة الأساس ضد الاتحاد السوفيتي الذي تربطه علاقات جيدة بالدولة التي تزعمتهم والمتمثلة بمصر (Elliot, 2000, P.246) (اليوت، 2000، ص246).

بعد أن أمنت تركيا الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط ، وكانت مهندس نواة حلف طالما سعت له السياسة البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عامة وبداية عقد الخمسينيات بشكل خاص، وهذا ما أكده ايدن بقوله: " كنا نحضر لإعداده منذ ثلاث سنوات عندما كنا نأمل تأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (UK, CAB MEDO" (116 .129/74/20, P (المملكة المتحدة، مجلس الوزراء20/74/129، ص116).

شرع انتوني ايدن في تنفيذ استراتيجيته المذكورة آنفا مع العراق ، وسارت خطوات خطته جنباً الى جنب، وهذا ما أشار اليه جيرالد روفوس إسحاق Gerald Rufus Isaacs، نائبه أمام مجلس اللوردات في 30 آذار 1955، بأنه قد اتفق مع العراق على نصوص الاتفاقية وقد وقع عليها بالأحرف الأولى صباح 30 آذار ، وتعتمد الحكومة البريطانية إيداع وثيقة انضمامها في 5 نيسان 1955 وبذلك تدخل الاتفاقية وفروعها حيز التنفيذ في ذلك التاريخ. ثم أضاف: "كان هدف الحكومة البريطانية إقامة علاقة جيدة مع العراق من شأنها أن تجعل علاقتنا تتماشى مع العلاقات القائمة مع تركيا وشركائنا في الناتو NATO". ثم عرض أهم مضامين الاتفاقية، التي وقعت فيما بعد في 4 نيسان 1955 مع منكرتين (395-391.Hurewitz, 1956, Vol. 2, P) (هوريويتز، 1956، ج 2، ص391-395) ، وعرفها بأنها عبارة عن تعاون وثيق ومستمر بين القوات المسلحة بين البلدين، فضلا عن التخطيط المشترك والمناورات وقت السلم ويجب تقديم الدعم فيما لو تعرض العراق لاعتداء وتقديم المساعدة الفنية في إنشاء منظمة دفاع جوية بما في ذلك نظام إنذار بالرادار ، ونظام للإبلاغ عن الطائرات، فضلا عن وجود مستشارين ومدربين بريطانيين ؛ للمساعدة في تدريب القوات العراقية وتقديم الاستشارات المستمرة بشأن الأساليب ، والتقنيات في المراحل جميعها الى جانب تسليم المطارات العراقية التي تحتلها القوات الجوية البريطانية للقوات العراقية ، وتتسحب الأسراب البريطانية المتمركزة هناك بشكل تدريجي، واتفق على أن تقوم أسراب سلاح الجو البريطاني بزيارة العراق جزءا من عملية التدريب المشترك ، وسيبقى أفراد الخدمة البريطانية في العراق لخدمة الطائرات البريطانية وتركيب وصيانة المرافق والمعدات، وكذلك المساعدة في تدريب القوات العراقية وستزود الحكومة البريطانية بكل التسهيلات والترتيبات اللازمة للدفاع عن العراق والشرق الأوسط . فضلا عن أنه أشار بعدم التزام بريطانيا بالرسائل المتبادلة بين العراق وتركيا في موضوع فلسطين (UK, HL, P 257 .Vol.192) (المملكة المتحدة، مجلس اللوردات، م. 192، ص257). لغرض طمأنة الكيان الصهيوني وأن كل تلك الترتيبات الدفاعية لا تشكل خطرا عليه.

كل ذلك ضمن لبريطانيا الترتيبات الأمنية التي كانت تصبو إليها لتأمين مصالحها في العراق خاصة ، والشرق الأوسط عامةً وهذا ما أكده انتوني ايدن بقوله: "إن بريطانيا ضمنت

لنفسها صوتاً مستمراً في الشرق الأوسط" (UK, HC Vol. 539, P. 835) (المملكة المتحدة، مجلس العموم، م. 534، ص 835). من جهة. وتشكيل جبهة، هي جزء أساس فيها ، ضد الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى. وكان لا يمكن لها أن تصل الى هذه النتيجة من غير حليفها تركيا، التي أدت دور "الدفاع بالنيابة" بكل اخلاص وهذا ما أشار إليه جيرالد إسحاق بقوله: " نرحب ترحيباً حاراً بالإسهام الفعال الذي قدمه حلفاؤنا الأتراك لهذا الترتيب الجديد" (UK, HL, Vol. 192, P. 257 . (257) (المملكة المتحدة، مجلس اللوردات، م. 192، ص 257).

رحب عدنان مندريس بالمشاركة البريطانية في الحلف وعبر عن ذلك لأنتوني ايدن بقوله: " الشرق الأوسط سيتوقف عن الظهور بمظهر الفراغ من وجهة نظر السلم والأمن . سيتحرر من أجواء عدم الاستقرار والاضطراب وسيستند أمن وسلم المنطقة على منظمة صلبة.... أن مشاركة بريطانيا، صديقتنا العزيزة، هي الأهم بالنسبة لنا" (UK,HC, Vol. 539, P. 835) (المملكة المتحدة، مجلس العموم، م. 534، ص 835)..

ومن أجل تدعيم دور أكبر لـ "حلف (بغداد) التعاون المتبادل العراق وتركيا" حثت السياسة البريطانية كلا من باكستان وإيران على الانضمام له ولم ينته عام 1955 حتى تحققت تلك الرغبة البريطانية بانضمام باكستان إليه في 23 أيلول وإيران في 25 تشرين الأول (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P. 390-395) (هوريويتز، 1956، ج 2، ص 391-395). وبذلك استطاعت تركيا أن تؤمن الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط. والسؤال هنا هل استمر التوافق (العراقي - والتركي - والبريطاني - والباكستاني - والإيراني) ، وترتيباتهم الدفاعية في الشرق الأوسط لضمان مصالحهم من جهة وللحيلولة دون توغل الاتحاد السوفيتي في المنطقة من جهة أخرى ؟ .

لم تدم ترتيباتهم الدفاعية تلك وكان عليهم أن يبدأوا صفحة جديدة بعد عام 1958 على أثر إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية في العراق في 14 تموز 1958. وانتقال مقرهم الى أنقرة في تشرين الأول من ذات العام، وإعلان العراق انسحابه من "حلف (بغداد) التعاون المتبادل العراق وتركيا" في 24 آذار 1959، وبذلك ضرب عرض الحائط ما وقع عليه إذا نصت المادة السابعة من ذلك الحلف صلاحيته خمس سنوات قابلة للتجديد أي حتى عام 1960، وأي طرف بعد هذه المدة يرغب بالانسحاب عليه أن يخطر الأطراف الموقعة قبل ستة أشهر من انتهاء مدته فضلا عن موافقة الأطراف الأخرى على ذلك الانسحاب (Hurewitz, 1956, Vol. 2, P. 391) (هوريويتز، 1956، ج 2، ص 391).. الأمر الذي وضع الأطراف الأخرى أمام الأمر الواقع واتفقوا بعد مناقشات على تغيير اسم الحلف في 21 آب 1958 الى " منظمة الحلف المركزي Central Treaty

(Yeşilbursa, 2020, P (455 Organization (CENTO) (يشيلبورصا، 2020. ص 455).

قائمة المصادر:

I. Unpublished Official Documents

1. United Kingdom \ National Archives

I. Foreign Office \ FO

1. FO 371/110997, RC 4671341, VQ10344/1
2. FO 371/110997, RC 4671341, VQ10344/2
3. FO 371/110997, RC 4671341, VQ10344/3
4. FO 371/110787, File 1073

II. Cabinet Office Papers\ CAB

1. CAB129/65/4, C. (54)4, Copx No.69.
2. CAB 192/66/3, C (54) 53.
3. CAB 192/65/6, C(54) 6.
4. CAB /129/74/20.
5. CAB 129/74/20, C(55).

III. Prime Minister Office/ PREM

1. PREM 11/569, WK 1051/ 55G

II. Published Documents

1. Hansard\ UK Parliament

- I. UK, House of Commons (HC), Vol. 539,
<https://api.parliament.uk/historic-hansard/commons/1955/apr/04/turco-iraqi-pact-united-kingdom-accession>.
- II. UK, House of Lords (HL), Vol.192,
<https://api.parliament.uk/historic-hansard/lords/1955/mar/30/britain-and-turco-iraqi-pact>

2. Foreign Relation of United States

- I. Vol. IX, Part I, No.156, 161,162, 164, 168, 229, 232, 233,239
- II. Vol. IX, Part. II, No. 223, 229, 1407
- III. Vol. XII, Not 2, No.2, 418, 418, 420 .

3. National Archives catalog

- I. Central Treaty Organization 8\19\1959-5\1979 Organization Authority Record, <https://catalog.archives.gov/id/10530775>

III. Books

1. Al-Hasani, Abd Al-Razzaq, (1988). History of the Iraqi Ministries, Vol. 9 ,Baghdad: Dar al-shun al-thqafia.
2. Bilgi, Mustafa, (2007). Britain and turkey in the middle East, London: Tauris Academic Studies

3. Cohen, Michael J. (2015). *Fighting World War three from the Middle East: Allied contingency plans 1945-1954*, Second published, New York: Routledge.
4. Elliot, Matthew (2000). *Defeat and Revival: Britain in the middle east*. In Wolfram Kaiser & Gillian Staerck (Eds). *British Foreign policy 1955-1964*, Great Britain: Macmillan press.
5. Goktep, Cihat, (2003). *British foreign policy towards turkey 1959-1965*, Great Britain: Frank Cass Publisher.
6. Hasting, Max, (1989), *the Korean War*.
7. Hurewitz, J. C. (1956). *Diplomacy in the near and middle east: A Documentary record: 1914-1956*, Vol. 2, Canada: Van Nostkand Company.
8. 1. Imam, Abdullah, (1999). *Salah Nasr: The revolution - the intelligence - The Setback*, Cairo: Dar Al-Khayal
9. Karpat, Kemal H. (1975). *Turkey's foreign policy in transition: 1950-1974*, Netherland: E. J. Brill.
10. Lamb, Alastair (1992). *Kashmir: A disputed legacy 1846-1990*, translated by Cecil Zakhar, Damascus.

IV. Published research

- a. Dwelee. Alaa Hamza (2015). **"British policy towards turkey 1945-1952"**, *Al- Adab Journal*, Number 105, College of Arts, University of Baghdad: Iraq.
- b. Dwelee, Alaa Hamza (2020,). **"Turkey and Middle East Defense Organization (MEDC): A study in the problem of others comprehension"**, *Midad Al- Adab magazine*, Number 20, Al-Iraqia University: Iraq.
- c. Yeşilbursa, [Behçet Kemal \(2020\)](#). **"CENTO: the forgotten alliance in the Middle East (1959-1979)"**, *Middle Eastern Studies*, Vol. 56, Issue 6.

V. Encyclopedias

1. Meydan Larousse, 1969, vol. 4, Istanbul.
2. Wikipedia
<https://en.wikipedia.org/wiki/AnthonyEden>

VI. Websites

- a. United Nation Charter (full text) <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>